بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة باجي مختار - عنابة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية

مقياس: التشريعات المالية والبنكية في الجزائر

عنوان المحاضرة: التشريعات البنكية في الجزائر

موجه لطلبة السنة أولى ماستر تخصص: مالية المؤسسة

من تقديم: د. حاج علي عدنان

السنة الجامعية: 2025/2024

المحور الثاني: التشريعات البنكية في الجزائر

أهداف التعلم

عند الانتهاء من مضمون هذا المحور، يجب أن يكون الطالب قد تمكن من بلوغ الأهداف التالية:

إلقاء نظرة على أهم الإصلاحات البنكية التي جاءت بعد الاستقلال

التطرق إلى أهم التشريعات البنكية المنظمة للقطاع البنكي في الجزائر

شرح أهم دوافع وأسباب صدور مختلف التشريعات البنكية المنظمة للقطاع البنكي في الجزائر

محتوى الدرس

المحور الثاني: التشريعات البنكية في الجزائر

الإصلاحت البنكية التي جاءت بعد الاستقلال

القانون النقدي والمصرفي الجديد رقم 23-09

التشريعات البنكية على ضوء قانون النقد والقرض 90-10 والتعديلات التي طرأت عليه

تمهيد

أولا- الإصلاحات البنكية التي جاءت بعد الاستقلال:

عرف النظام البنكي الجزائري منذ الاستقلال عدة تحولات سواء على مستوى المنظومة التشريعية والتنظيمية أو على مستوى وظائف ومهام المؤسسات المصرفية، فتاريخيا كان النظام البنكي الجزائري متفرعا عن النظام المالي الفرنسي وكانت جل الآليات الموجودة والعمليات المتاحة قبل الاستقلال موجهة أساسا لتلبية مصالح الاقتصاد الفرنسي.

وبعد استرجاع السيادة الوطنية سنة 1962، أصبحت المنظومة المصرفية الموروثة عن المستعمر عاجزة عن الاضطلاع بكل احتياجات الاقتصاد الوطني الناشئ، وهذا لقلة الأموال من جهة، وهجرة الكوادر والإطارات المؤهلة والمختصة من جهة أخرى. نتيجة لذلك قامت الحكومة بإضفاء السيادة حيث انصبت جهودها على نقطتين أساسيتين:

- استرجاع واحدة من رموز السيادة الوطنية وهو مايعرف بإنشاء مؤسسة الإصدار (البنك المركزي الجزائري).

- إنشاء عملة وطنية وهي الدينار الجزائري (دج).

بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات مالية رئيسية وهي: **الخزينة العمومية الجزائرية، الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).**

1- نشأة الجهاز البنكي الجزائري:

أولا- الإصلاحات البنكية التي جاءت بعد الاستقلال:

تعود نشأة النظام البنكي الجزائري إلى حقبة الاستعمار الفرنسي، فأول مؤسسة مصرفية في الجزائر تقررت بالقانون الصادر في 19/07/1843، لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا، ثم أنشأت فرنسا بنك الجزائر برأسمال قدره 3 ملايين فرنك فرنسي، وقد شهد هذا الأخير أزمة مالية بين 1880 و 1900 نظرا للإسراف وعدم العقلانية في تقديم القروض الزراعية والعقارية بضغط من المعمرين، مما أدى إلى دمجه مع بنك تونس وأصبح يطلق عليه بنك الجزائر وتونس وأسندت له مهمة الإصدار، بعد استقلال تونس عام 1956 فقد حقه في الإصدار لتونس سنة 1958 وأعيدت له تسمية بنك الجزائر وكانت أهم وظائفه تتمثل في:

- اقتطاع الموارد على الأغلبية المسلمة، وإعادة توزيعها على المعمرين.
- تمويل الزراعة الاستعمارية.
- تمويل النشاطات التجارية، لاسيما نشاط تصدير الخمور و الحمضيات.

غداة الاستقلال ورثت الجزائر نظاما مصرفيا تحكمه قواعد السوق البنكية الفرنسية ذو توجه ليبرالي، لا يخدم التطلعات الجديدة للدولة الجزائرية.

2- الجهاز المصرفي بعد الاستقلال:

أولا- الإصلاحات البنكية التي جاءت بعد الاستقلال:

يمكن تشخيص الوضع الموروث في الجزائر بعد الاستقلال كما يلي:

- ✓ **على الصعيد السياسي:** استرجاع الجزائر لسيادتها الكاملة على التراب الوطني، واعتماد الاشتراكية كمنهج نظام اقتصادي للدولة الجزائرية.
- ✓ **على الصعيد الاجتماعي:** كان الوضع يسوده البؤس، وتدهور المستوى المعيشي لمعظم الجزائريين، بطالة مرتفعة، فقر، أمية.
- ✓ **على الصعيد الاقتصادي:** توقف العملية الإنتاجية، هجرة معظم الإطارات المؤهلة للتسيير،هجرة رؤوس الأموال، تقليص شبكة الفروع المصرفية، وزوال مصارف أخرى.

كل هذه العوامل ساهمت في تأخر انطلاق الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي أدى إلى ضرورة البحث عن نظام مالي ونقدي يتوافق مع الأهداف المسطرة، فاتخذت الحكومة الجزائرية الإجراءات التالية:

2- الجهاز المصرفي بعد الاستقلال:

أولا- الإصلاحات البنكية التي جاءت بعد الاستقلال:

لقد أسندت للبنك المركزي الجزائري المهام التالية:

- إصدار العملة الوطنية مع الاحتكار التام لها؛ وتم ذلك بإصدار عملة وطنية ممثلة في الدينار الجزائري في 10 أفريل 1964 بموجب القانون رقم 64/111؛
- تسيير احتياطات العملة الأجنبية والذهب بيعا وشراء واحتفاظا؛
- منح القروض للبنوك التجارية وإدارتها ومراقبتها بتغيير معدلات الفائدة والاحتياطي الإجباري، وتداول بعض الأوراق المالية؛
- إعادة خصم السندات العمومية وبصفة استثنائية السندات الخاصة؛
- منح الخزينة العمومية تسبيقات مالية على حسابها الجاري لديه بنسبة لا تتعدى 5% من الإيرادات العامة العادية المحققة من السنة المالية السابقة.

بالإضافة إلى مهامه التقليدية تكفل البنك المركزي الجزائري خلال الفترة (1963-1964) بمنح مباشر للقروض على شكل تسبيقات خصوصا للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا، وبموجب قانون المالية لسنة 1965 وضع هذا البنك كلية تحت تصرف الخزينة العمومية بمنحها تسبيقات غير محدودة، وبالتالي اقتصر دوره على وظيفة المحاسب البسيط للخزينة العمومية، مما نتج عنه لامبالاة في إصدار النقود.

2- الجهاز المصرفي بعد الاستقلال:

أولا- الإصلاحات البنكية التي جاءت بعد الاستقلال:

ت- الصندوق الجزائري للتنمية (CAD): تأسس بمقتضى القانون رقم 63/165 الصادر في 07/05/1963 بمهمة أساسية وهي المساعدة على تمويل الاستثمارات الإنتاجية، ووضع مخططات وبرامج استثمارية بهدف تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية وتحقيق الانطلاق الصناعي، كما ساهم هذا الصندوق في تمويل المؤسسات العمومية المتواجدة آنذاك وفي كل الميادين، فنشاط هذا الصندوق كان متركزا أساسا حول مركزة الموارد المتأتية من ميزانية الدولة، وكذلك الموارد المتأتية عن طريق المساعدات الخارجية والمقدمة في مجملها من فرنسا عن طريق منظمات التعاون.

فالصندوق الوطني للتنمية ظهر كوسيط فعلي بين الخزينة العمومية والمؤسسات العمومية، ولم يلعب دوره كبنك إلا بموجب المرسوم رقم71/47 حيث حل محل الخزينة العمومية في منح القروض طويلة الأجل.

ث- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP): تم تأسيسه في 10 أوت 1964، بموجب القانون رقم 64/227، وتتمثل مهمة الصندوق في جمع الإدخارات الصغيرة للعائلات والأفراد، أما في مجال القرض فإن الصندوق يقوم بتمويل ثلاثة أنواع من العمليات، تمويل البناء، تمويل الجماعات المحلية، بالإضافة إلى تمويل بعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية.

ولكن ابتداء من سنة 1971، وبقرار من وزارة المالية تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك وطني للسكن،حيث يقوم بمنح قروض إما لبناء سكن، أو لشراء سكن جديد،أو تمويل مشاركة المقترض في تعاونية عقارية.

2- الجهاز المصرفي بعد الاستقلال:

أولا- الإصلاحات البنكية التي جاءت بعد الاستقلال:

- المرحلة الثانية (1966-1969): مرحلة التأميم البنكي

تميزت هذه المرحلة بتأميم البنوك الأجنبية و التي أصبحت تعمل إلى جانب البنك المركزي الذي عرف تحولا مباشرا في تلك المرحلة من مركز رقابي إداري إلى مركز رقابي مالي، في هذه المرحلة تم إنشاء ثلاثة بنوك تجارية جزائرية سميت بنوك أولية،و تتمثل في كل من البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA) والبنك الخارجي الجزائري (BEA).

أ- البنك الوطني الجزائري (BNA): تأسس البنك الوطني الجزائري (BNA) بمقتضى الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 13/06/1966، وهو أول بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر ولقد ورث أصول البنوك الآتية:

- القرض العقاري التونسي ويضم 60 وكالة بتاريخ 01 جويلية 1966.
- القرض الصناعي التجاري، أدمج بتاريخ 01 جويلية 1967.
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، أدمج بتاريخ 01 جانفي 1968.
- بنك الخصم بمعسكر،أدمج بتاريخ 05 ماي1968.
- بنك باريس وهولندا أدمج بتاريخ 04 ماي 1968.

وحسب مبدأ الاختصاص المعتمد آنذاك فلقد تمثلت مهامه في تمويل القطاع الاقتصادي العمومي صناعيا كان أو زراعيا. إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية الخاصة ببنوك الإيداع.

2- الجهاز المصرفي بعد الاستقلال:

أولا- الإصلاحات البنكية التي جاءت بعد الاستقلال:

ب- القرض الشعبي الجزائري (CPA): تأسس بمقتضى الأمر رقم 66-366 المؤرخ في 29/12/1966، وهو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر ولقد ورث أصول بنوك استعمارية سابقة وهي كالآتي:

- القرض الشعبي (للجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة).
- الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي.

أدمجت فيما بعد ثلاث بنوك أجنبية هي:

- المؤسسة المرسيلية للقرض جوان 1968.
- الشركة الفرنسية للقرض والبنك 1972.
- البنك المختلط (الجزائر-مصر) جانفي 1968.

وحسب مبدأ الاختصاص المعتمد آنذاك فلقد تكفل القرض الشعبي الجزائري بتمويل قطاعات الفندقة، الصناعات التقليدية، المهن الحرة.....إلخ. كما يمارس العمليات المصرفية التقليدية الخاصة ببنوك الإيداع.

ت- البنك الخارجي الجزائري (BEA): تأسس بمقتضى الأمر رقم 67-204 المؤرخ في 01/10/1967 ويعتبر ثاني أكبر بنك في الجزائر بعد البنك الوطني الجزائري ولقد ورث مجموع أصول عدة بنوك نذكر منها:

- القرض الليوني الذي أمم في 12 أكتوبر1967.
- الشركة العامة. - قرض الشمال.
- البنك الصناعي للجزائر و حوض المتوسط. - بركلايز بنك.

يمارس العمليات المصرفية التقليدية الخاصة ببنوك الإيداع. ولقد وجهت السلطات العمومية هذا البنك إلى التخصص في تمويل العمليات التجارية مع الخارج لضمان تنفيذ الاتفاقيات المرتبطة بالاستيراد والتصدير، بعد أن ألغيت الرخصة التي كانت تتمتع بها البنوك الأجنبية في المعاملات الخارجية، وله عدة فروع في الخارج كما أنه قام بالمشاركة في رأس مال البنوك الأجنبية بالخارج.

شكرا على حسن المتابعة والإصغاء